التكامل الاقتصادى والسوق الإسلامية المشتركة

أ. د / يوسف إبراهيم يوسف
مدير مركز صالح كامل
للاقتصاد الإسلامى جامعة الأزهر
مصر

تمهيد:

للقوة المعاصرة جوانب عديدة، منها الجانب العسكرى ومنها الجانب الاقتصادي، وجوانب أخرى مختلفة. ولا نُبالغ إن قلنا إن القوة الاقتصادية للدولة هى الأهم من بين أنواع القوة. وهى تحتل هذه المكانة بسبب أن غيرها من أنواع القوة، يقوم بها ويعتمد عليها؛ فالنمو الاقتصادى المتسارع والتقدم التكنولوجى المتعاظم، والتعليم الجيد، وهى مكونات القوة الاقتصادية، هى أساس قوة أى مجتمع.

والصراع اليوم يدور بين عدد من الدول الكبرى حول حجم الإنتاج وقدرات التصدير، وامتلاك الأسواق. والسبق التكنولوجى، ومكانة الدولة فى ميدان الإبداع والابتكار.

وعلى أساس من كل ذلك تتحدد قوة العملات المختلفة. والدول العملاقة تقوم بذلك بقدرتها الذاتية، بيد أن هذه الدول تعد على أصابع اليد الواحدة، والكثير من الدول الأخرى ذات الأحجام العادية، تحاول أن تجد لها مكاناً بجوار الدول العملاقة، فلا تجد طريقاً لذلك إلا بالتكامل فيما بينها، وتوحيد أسواقها، ودخولها فى تكتلات تتقوى بها، وتتحصن فيها.

هذا هو واقع العالم اليوم، وبخاصة فى ظل العولمة، والتى فرضت من الدول الكبرى على العالم أجمع.

ومن هذا يتضح أن العالم يتجه إلى التكتلات الاقتصادية، وأن المستقبل هو للكيانات الكبرى بنفسها أو بانتمائها إلى تكتل يقويها، وأن عصر الكيانات الصغيرة، أو الدول المنفردة قد انتهى.

إن التكتلات الاقتصادية تكاد تغطى معظم أقطار الأرض من أوروبا إلى أمريكا الشمالية إلى أمريكا الجنوبية، بل إن بعض هذه التكتلات تحاول أن تتكامل مع بعضها البعض.

بيد أن منطقة من هذه المناطق تمتلك مقومات التكامل كأفضل ما يكـون، وتمتلـك دواعـى التكامل كأوجب ما يكون، ونراها ــ للأسف ــ غير عابئة بذلك، وغير ساعية إليـه. تلـك هـى المنطقة الإسلامية التى تمتلك من الطاقة ما ينهض بها إذا أحسن استغلالها، وتمتلك مـن مـوارد الثروة الطبيعية ما لا يملكه كثير من دول العالم، وبها كوادر بشرية راقية يشهد لها العالم الخارجى عندما تنتقل إليه وتعمل فيه، وبها الدين الذى يدعو إلى العمل ويجعله معيار الصلاح والتفاضل بين الناس. لكن واقعها يشهد بعدم استغلالها لمواردها، بل تركها نهباً لأطماع الآخرين الـذين تكـالبوا عليها، واستنزفوا خيراتها، وبقيت هى فى مؤخرة الدول.

إن العالم الإسلامى لم يتمكن حتى اليوم من إنشاء تكتل اقتصادى يسمح بانسياب التجارة بين دوله وفق قواعد تحقق صالح الجميع، كما لم يتمكن من وضع العامل الإسـلامى ضـمن عوامـل القرار الدولى فى المسائل الاقتصادية، وبخاصة إبان تفاقم الأزمة المالية الحديثة، ولن تتمكن دولـه بالتالى من مواجهة ضغوط النظام العالمى الجديد، فلم يكن لديه من قبل خيار مـن الـدخول فـى المفاوضات التى انتهت بإنشاء منظمة التجارة العالمية «الجات» سابقاً. فهل يستطيع العالم الإسلامى أن يواجه ضغوط العولمة بصفته كتلة واحدة ؟

لقد حاولت الدول الإسلامية أن تقيم تجمعًا اقتصاديًا، وأنشأت منظمة المؤتمر الإسلامى عدداً من الأجهزة وأقامت عدداً من المؤسسات من أجل تحفيز التجارة البينية، وتحقيـق تنميـة العـالم الإسلامي، وذلك تطبيقاً لقرارات سيادية مختلفة، اتخذتها مؤتمرات القمة الإسلامية فى عام ٢٠٠٥م بمكة المكرمة وعام ٢٠٠٨م بالسنغال، لذلك أوصى مجلس محافظى البنـوك المركزيـة بـإطلاق المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، هادفاً إلى زيادة التجارة البينية بين الـدول الإسـلامية أعضاء البنك الإسلامى للتنمية وعددهم ٥٦ دولة، كذلك أنشئ المركز الإسلامى لتنميـة التجـارة البينية الإسلامية، وهو الذراع لمنظمة المؤتمر الإسلامى المكلف بتنشيط المبادلات التجاريـة بـين الدول الأعضاء.

كل هذه المحاولات لجأنا إليها، فما هى النتيجة ؟ لا شىء على أرض الواقع الملمـوس قـد ظهر، فحجم التجارة البينية لم يختلف، والمنظمات المختلفة شكلية أكثر منها حقيقية.

واليوم ماذا تملك الدول الإسلامية، هل لديها الإرادة اللازمة لتحقيق التكامل الاقتصادى، ومن مراحله السوق الإسلامية المشتركة ؟

كيف تدرك هذه المجموعة حاجتها إلى الانضواء تحت تكتل يجمعها وسوق مشتركة تضمها؟ وكيف تحيل هذا الإدراك إلى واقع ملموس يحميها، ويحفظ لها مكانتها بين شعوب الأرض ؟ ومـا

الذى يمثله هذا التجمع لها ؟ وما الفوائد المباشرة وغير المباشرة التى تعود على أعضائها من هـذا التكتل؟ وما هى الصور التى يتحقق بها هذا الوضع المأمول؟ إن ذلك ما سنحاول أن نجيب عليه فى هذه الورقة، آملين أن يكون ذلك داعياً لهذه الأمة إلى إمساك مقدراتها بيدها، وتحقيق وحدتها التـى دعيت إليها فى كتاب ربها ﴿إِنَّ هَـٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُونِ﴾ (الأنبياء: ٩٢).

الفرع الأول

التكامل ومكانته فى الإسلام

يقول الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِخۡوَةٌ﴾ (الحجـرات: ١٠) هكذا بأسـلوب القصـر أى لـيس المؤمنون شيعا ولا طبقات ولا أجناسا بل أخوة ﴿وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ﴾ (التوبـة: ٧١). ويقول المصطفى صلوات الله وسلامه عليه [**الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ**] [١].[**الْمُؤْمِنَ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا**] [٢].

والإسلام عندما يقدم لنا منهجه لعمارة الأرض يجعل من الأخوة الإسلامية منطلقاً ارتكازيـا يجب تحقيقه، وهو يتمثل فى ضرورة انضواء المسلمين تحت راية تظللهم وتجمع شملهم، ويحققون من خلالها ما وعدهم الله تعالى به من تمكين لهم وإعزاز لشأنهم.

وأدنى مظاهر الأخوة ومظهرها الاقتصادي، هو التكامل الاقتصادى بين بلاد الإسلام. إذ هو الذى يحقق الكثير من الشروط الموضوعية التى لابد منها لابتداء التنمية وانطلاقها ثم وصولها إلى أهدافها.

وهذا الفرع سيتكفل بإبراز ذلك من خلال البنود التالية:

البند الأول: الأخوة الإسلامية ــ مفهومها وأساسها.

البند الثانى: صور تطبيق الأخوة الإسلامية.

البند الثالث: التكامل الاقتصادى وتحقيق التنمية الاقتصادية.

البند الأول: الأخوة الإسلامية ـ مفهومها وأساسها:

للأخوة الإسلامية مفهومها المحدد، وأساسها الذى تقوم عليه، فمن حيث المفهوم:

يقصد بها تلك الرابطة التى تجمع بين مجموعة من الأفراد ارتضوا أن يتجمعوا تحت لـواء رابطة تربطهم تسمى «**الوحدة الإسلامية**» التى تتخذ من الأشكال ما يناسب التطور الذى وصـلت إليه أحوال المجتمعات.

فالوحدة الإسلامية تعنى التنظيم الذى أقامه الإسلام ليجمع الفريق الذى استجاب لدعوته، والإطار الذى من خلاله يستطيع هؤلاء أن ينظموا أنفسهم.

هذا هو مفهوم الأخوة الإسلامية، فما هو الأساس الذى تقوم عليه؟.

يؤمن الإسلام بأهمية العقل البشرى الذى جعله مناط التكليف والمحاسبة فى الدنيا والآخرة. وهو بالتالى يؤمن بإعطائه الحرية المطلقة فى اختيار ما يحدد هويته، والسبيل الذى يبذل فيه جهوده. إن الإنسان ــ ومناط تكليفه العقل ــ قد اختاره الله تعالى لحمل الأمانة دون بقية خلقه، وسيحاسبه على هذه الأمانة بصفته الفردية ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا﴾ (مريم: ٩٥). ومقتضى هذه المسئولية والمحاسبة الفردية عليها، أن يكون للإنسان الحرية المطلقة ليحدد لنفسه انتماءها.

ومن هذا المنطلق ينظر الإسلام إلى كل الفكر التى يتجمع الناس حولها فى القديم والحديث، فما يوافق احترام العقل يقره، وما لم يوافق ذلك يشجبه.

ولنناقش الأفكار التى يتجمع البشر اليوم أو تجمعوا حولها بالأمس لنرى إن كانت تثبت أمام هذا المقياس، مقياس احترام العقل.

١- إن فكرة الجنس مثلا هى مجرد اشتراك فى الدم أساسه نطفة الأب والأم التى تخلق بين الناس رابطة تتسع لتكون أسرة ثم قبيلة ثم جنساً، فهل يستطيع الإنسان أن يختار الجنس الذى يولد منه وينتمى إليه؟ إنه لا دور له فى ذلك، فكيف يكبل إذا بهذا القيد ؟ وأى سبب يدعوه للفخر بأنه من هذا الجنس أو ذاك ؟

إن التجمع على أساس الجنس لا يمت إلى الاختيار والحرية بأدنى وشيجة.

٢- أما وحدة الوطن فإنها أكثر وهما وخيال، حيث يولد الإنسان فى متر مربع من الأرض فلماذا يمد حدوده إلى عدة آلاف أو ملايين من الكيلومترات، دون أن يمدها إلى أبعد من ذلك فتكون الأرض كلها له وطناً، وأخوه من يشاركه الحياة على ظهرها ؟ وهل يختار الإنسان المنطقة التى يولد فيها؟ وإذا لم يكن له خيار فى ذلك فلماذا يكبل نفسه بهذه العقيدة، ويكره عقله على أن يخضع لمقتضيات هذا الإقليم بالذات.

٣- أما وحدة اللون فليست وهما فقط، وإنما هى لغو باطل فوق ذلك، فاللون صفة بدنية وخاصة جسدية لا أكثر ولا أقل، والإنسان شرف بإنسانيته وليس بلون بشرته ــ ودعاة التفرقة العنصرية لا يفرقون بين لبن البقرة الصفراء ولبن البقرة البيضاء فلماذا يتفرق البشر تبعا لألوانهم ؟

ولقد شجب الإسلام هذه العناصر منذ أول لحظة له على ظهر الأرض، فبخصوص الرابطة الجنسية يقرر أن أصل الإنسان واحد ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ﴾ (النساء: ١) ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ ﴾ (الأنعام: ٩٨) فليس من الضرورى أن يرتبط الإنسان بمساحة من الأرض يذل فيها أو يهان، ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا ﴾ (النساء: ٩٧)، ﴿وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً﴾ (النساء: ١٠٠). فاختلاف الأجناس والقبائل والشعوب إنما هو للتعارف لا للاختلاف والتباعد ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (الحجرات: ١٣).

وهكذا لا نجد فى الإسلام كلمة تؤيد القومية أو العنصرية أو أى لون من ألوان العصبية، بل نجده يشن عليها حربا شعواء: [**لَيْسَ مِنَّا مَنْ دَعَا إِلَى عَصَبِيَّةٍ، وَلَيْسَ مِنَّا مَنْ قَاتَلَ عَلَى عَصَبِيَّةٍ، وَلَيْسَ مِنَّا مَنْ مَاتَ عَلَى عَصَبِيَّةٍ**] [٣].وقرر تساوى الجميع: [**يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَلَا إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ، وَإِنَّ أَبَاكُمْ وَاحِدٌ، أَلَا لَا فَضْلَ لِعَرَبِى عَلَى أَعْجَمِيٍّ، وَلَا لِعَجَمِى عَلَى عَرَبِى، وَلَا لِأَحْمَرَ عَلَى أَسْوَدَ، وَلَا أَسْوَدَ عَلَى أَحْمَرَ إِلَّا بِالتَّقْوَى**] [٤].

وهكذا قوض الإسلام الأسس المادية التى بنيت عليها القوميات المختلفة فى العالم، حيث إنها لا تستند إلى عقل أو منطق. لقد قوض الإسلام كل ما تقوم عليه فكرة الدول القومية التى خلقتها أوربا للعالم. ولكن أى أساس يقره الإسلام للتجمع ؟

الأساس الذى يقره الإسلام للتجمع:

عندما شجب الإسلام الأسس المادية التى يتجمع حولها البشر، امتهانا منهم للعقل وضربا فى متاهات الجهل، فإنه بنى وحدة جديدة على أسس عقلية مغايرة، تحترم العقل وتعطيه حقه فى الاختيار، تمهيدا لتحمل المسئولية وتلقى الجزاء. هذه الأسس تعتمد فى جوهرها على الاختلاف الروحى الجوهرى لا على الفرق المادى الأرضى، فوضع أمام الإنسان حقيقة فطرية هى الإسلام، من استجاب لها فهم أمة الإسلام أيا كانت أجناسهم أو ألوانهم أو لغاتهم أو موطنهم.

وهكذا أتيح للإنسان أن يختار القومية التى ينتمى إليها لأول مرة فى التاريخ البشرى، قومية تقوم على فكرة يستطيع العقل أن يقبلها كما يمكنه أن يرفضها دون إكراه على شىء، ومن خلال هذا الاختيار يختار الإنسان المعسكر الذى يبذل جهوده فى سبيله، ويختار بالتالى طريقه إلى ربه.

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَـٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَـٰقِيهِ﴾ (الانشقاق: ٦).

البند الثانى: صور تطبيق الأخوة الإسلامية:

إن الأخوة الإسلامية ــ فى رأى الباحث ــ هى القومية التى تجمع المسلمين ــ إذا كان ولابد من استخدام لفظ القومية ــ غير أنها تزيد عن القومية أنها عنصر إيجابى لا سلبى، بمعنى أن الأخوة الإسلامية تتطلب أن يعبر عنها فى شكل تنظيمى معين، بينما «القومية» لا تتطلب ذلك، ويمكن أن تكون موجودة وجوداً واقعياً دون أن يمثلها شكل تنظيمى معين.

يقول الله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَـٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ (آل عمران:١٠٢ ــ ١٠٣).

فالأمر بالوحدة فى الآيات والنهى عن الفرقة فيها، جاء بأوضح بيان لا يبقى أدنى شبهة لمجادل فى فرضية الوحدة.

شكل الوحدة الإسلامية:

فرض الله تعالى على المسلمين أن يعتصموا بحبل الله. وأن يقيموا الوحدة بينهم. أما شكل الوحدة فإن الإسلام لا يهتم كثيراً بالشكليات ما لم تخف وراءها مضمونا يمنعه الإسلام. فهل تكون الوحدة فى شكل الخلافة ؟ هل تكون فى صورة الجمهورية؟ هل تكون فى صورة اتحاد لدول إسلامية ؟ هل تكون فى غير هذه الأشكال ؟ إن مرد ذلك إلى الشورى، فالمسلمون من حقهم أن يختاروا الشكل المحقق لوحدتهم المعبر عن إخوتهم، القائم على تعاونهم فى جميع المجالات.

" **إن معنى الوحدة الإسلامية هو الذى نريده وهو غايتنا، وهو أن نعتبر أنفسنا مهما تناءت الديار مرتبطين بروابط وثيقة تمتد جذورها فى أعماق أنفسنا** " [(٥)].بمعنى أن يكون ولاء كل فرد فينا للإسلام قبل أن يكون لأى معنى آخر.

خطوات تنفيذ الوحدة الإسلامية:

إذا كانت النظرة فيما عليه المسلمون من تفرق وتقاطع وتدابر ــ حتى ليستعين بعضهم بالأجنبى ضد إخوته ــ إذا كانت النظرة فى أحوال المسلمين هذه تجعل حديثنا هذا أقرب إلى الخيال منه إلى الواقع، إلا أن المؤمن لا يفقد الأمل فى الإصلاح ولا يلقى من يده السلاح قط، وبخاصة إذا علمنا أننا لم نكلف إلا بالأخذ بالأسباب وبذل الجهد وصدق النية، والباقى كله على القوى القادر الذى لو

شاء لهدى الناس جميعا. فمن هذا المنطلق نتحدث عن خطوات تنفيذ الوحدة الإسلامية.

إن هذه الخطوات يمكن ترتيبها فيما يلى:

١- الدعوة إلى الإسلام فى الأقاليم الإسلامية وتبصير المسلمين بحقيقة دينهم.

٢- إعلان الولاء للإسلام فى بلاد الإسلام، وشجب أى ولاء لأى مذهب يناوئه. فالأمم الجادة لا تسمح لمذهب يعارض مذهبها أن ينازعه السيادة على قلوب مواطنيها.

٣- خلع النفوذ الأجنبى وشجب الولاء القائم بين حكام المسلمين ودول الشرق والغرب، وتحويل ولائهم للإسلام والدول الإسلامية، يقول الله تعالى ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلۡكَٰفِرِينَ أَوۡلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ فَلَيۡسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيۡءٍ﴾ (آل عمران: ٢٨).

٤- التنادى إلى تجمع إسلامى أو اتحاد إسلامى وتخويله صلاحيات الحكومة الأعلى فوق الحكومات الإسلامية، وطبقا لما يتفق عليه من شكل.

٥- يقوم هذا التجمع برعاية مصالح المسلمين فى العالم أجمع ويعمل على نشر الخير وتحقيق صالح الإنسانية.

٦- تحقيق الوحدة الاقتصادية، والتى تمر بالسوق المشتركة، ثم التكامل الاقتصادي، لتنتهى بالوحدة الاقتصادية.

البند الثالث: التكامل الاقتصادى و تحقيق التنمية الاقتصادية:

الوحدة وضرورتها لتحقيق التنمية:

من العجيب أن تمنح جماعة كل مقومات التقدم والنمو فإذا هى تلقى بها وراءها ظهريا ثم تجرى هنا وهناك تتسول ما يعينها على تحقيق التقدم، أو يساعدها على الخروج من تخلفها الذى ترزح تحته، وأعجب منه أن ما يقدم لهذه الجماعة المتسولة لا يقارن إطلاقا بما لديها. وفى أحسن الفروض يقدم لها بعض ما لديها، فإن قيل لها أن ضالتك بين يديك، أشاحت بوجهها وولته شطر الغرب أو الشرق تستورد منه ما يضرها ولا ينفعها، ما يؤخرها ولا يقدمها.

إن ذلك هو حال الأمة الإسلامية، لديها من المناهج أقومها، ومن النظم أسلمها، ومن الأدوات أكثرها فعالية، بيد أنه ران على قلوب أبنائها ما كانوا يكسبون.

إن إحدى حقائق هذا العصر هى أن الشظيات الدولية لن تستطيع أن تعيش فى عالم الدول العملاقة بنفسها أو بتكتلاتها، وأنه لا بقاء لها إلا إذا تجمعت ووحدت قواها. وتدرك الشعوب الإسلامية هذه الحقيقة وتوافق عليها، وتحاول أن تحققها، لكنها عند المحاولة تضل الطريق، فمنها

من يسعى إلى التكتل على أسس عرقية، ومنها من يسعى إلى التكتل على أسس جغرافية، وبعضها يفضل التكتل على أسس ثورية. وجميع هذه التكتلات ــ كما يشهد بذلك الواقع ــ تمثل قبض الريح ولا تجدى هذه البلاد فتيلا، فهى تعاند بها واقعها، ويغيب عنها أن هذا المجتمع إنما وجد على أساس الإسلام، ولن يستعيد مجده إلا على نفس الأساس. فلا توجد فكرة تستطيع أن تجمع العالم الإسلامى ــ أو بعض مناطقه ــ إلا الفكرة الإسلامية. ولقد حاولت الدول العربية أن تتجمع على الأساس العرقى وتحت لواء القومية العربية فما أجداها ذلك شيئا.

وأملنا الآن ــ فإن المسلم لا ييأس ــ هو فى عودة الأمة الإسلامية إلى دينها وتنفيذ فريضة الوحدة الإسلامية بما تعنيه فى الجانب الاقتصادى من تكامل بين البلاد الإسلامية الذى لا غنى عنه لتحقيق التنمية شئنا أم أبينا، وإن لم نحققه مع الدول الإسلامية فى ظل الاستقلال، حققناه مع الدول الرأسمالية فى ظل التبعية لها. ذلك أن أى تنمية خارج الدول العملاقة لابد من أن تتم عن طريق التكامل مع جهة ما. فنحن إن أردنا التنمية باستيراد المنهج الرأسمالى ــ رغم أنه لم يحققها ــ اضطررنا إلى تحقيق التكامل مع العالم الرأسمالى والتبعية له، والتبعية نوع من التكامل، فلا بديل أمامنا إلا الوحدة الإسلامية، والتكامل الاقتصادى بين بلاد الإسلام.

الفرع الثانى

نتائج التكامل الاقتصادى

إذا انطلقت الدول الإسلامية من فكرة الوحدة وضرورة التكامل الاقتصادى حتى من منطلق إيمان الاقتصاديين الغربيين به، فإن ذلك يعيد الاتزان إلى عقول المسئولين عن التنمية الاقتصادية بها، فتفتح فكرة التكامل الاقتصادى عقولهم على فكرة حل مشكلة المنهج الذى تتحقق التنمية الاقتصادية به فى هذه البلاد.

والحقيقة أن الباحث ليعجب لوضع دعاة التكامل الاقتصادى فى المنطقة العربية، كيف لم يهتدوا إلى فكرة المنهج الواحد ــ المنهج الإسلامى ــ وكونه الحل الوحيد لمشكلتهم، كيف يقضون هذه السنين يدعون إلى وحدة بين بلاد مختلفة المناهج ؟

ولعل الرغبة فى التكامل يمكن أن تفتح عيوننا على ضرورة المنهج الواحد حتى تتحقق به التنمية الاقتصادية. وتتحقق النتائج المعروفة لنا من التكامل الاقتصادى والتى أهمها:

١- التكامل سيخلصنا من التردد غير الواعى بين المناهج المستوردة من الشرق والغرب، والتى ثبت أنها لن تحقق تنمية اقتصادية.

٢- التنمية فى ظل التكامل الاقتصادى ستحقق لهذه البلاد استقلالها الذى كافحت من أجله، وقد

خيل إليها أنها حصلت عليه بعد الحرب العالمية الثانية، فلما بدأت تطبق مناهج التنمية المستوردة، تبين لها أنها انتهت إلى الوضع الذى حسبت نفسها قد تخلصت منه، وهو التبعية للأجنبي، وغالباً ما يكون نفس المستعمر السابق.

٣- التكامل الاقتصادى سيمنح الدول الإسلامية الشخصية الذاتية، ويحميها من أن تكون ذيولا، بل يدفعها إلى أن تحتل مكانها فى قيادة العالم، وتستعيد دورها شاهدة على الأمم ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ (البقرة: ١٠٣) وهذا الشعور يولد فيها " الاعتماد على النفس " فى تحقيق التنمية الاقتصادية، فيحميها من الوقوع فى تلك الأحبولة التى وقعت فيها جميع البلاد النامية، أحبولة رأس المال الأجنبى، التى نسجت خيوطها الدول المتقدمة لكى تبقى على الدول النامية تابعة لها فتستنزف مواردها بهذا الطريق.

إن المنهج الإسلامى يؤمن بأن الاعتماد على الخارج فى استيراد رأس المال يتنافى مع مفهوم التنمية الحقيقية. ولعل واقع البلاد النامية اليوم يؤكد صدق هذه النظرة حيث إن الإحصاءات المتاحة تثبت أن تدفقات رأس المال إلى خارج البلاد النامية تفوق تدفقات رأس المال إليها [٦]. مما يصدق قولنا إن فكرة الاعتماد على رأس المال الأجنبى هى فكرة استعمارية، وطعم ابتلعته الدول النامية، وما هو إلا أداة للاستعمار الجديد. ذلك أن التجارب تثبت أنه لا تطور إلا بالابتعاد عن رأس المال الأجنبى [٧].بل إن أحد خبراء البنك الدولى يعلنها صريحة فيقول: إن العالم الثالث كان سيكون فى موضع أفضل لو لم تقدم له القروض التى قدمت له [٨].

والمنهج الإسلامى عندما يؤمن بالاستقلال التام وينفخ فى العالم الإسلامى روح الاعتماد على النفس، يولد فيه روح المغالبة والقدرة على تجميع الفائض الاقتصادى المتاح. ولن يعجز إقليم فيه عن الإسهام فى توفير متطلبات التنمية. أى أن هذا المنهج إنما يقدم لهذه البلاد والعزم والإرادة اللازمين لتطبيق سياسة الاعتماد على النفس والتى بدونها لن تتحقق تنمية قط، فلم يحدث فى تاريخ الدنيا بأسرها، أن حقق شعب التنمية بجهود الآخرين.

الفرع الثالث

التكامل الاقتصادى والشروط المادية للتنمية الاقتصادية

التكامل الاقتصادى اليوم هو تكامل إنمائى فى الأساس، إذا تحقق فإنه سيضع بين يدى هذه البلاد الشروط المادية المطلوبة للتنمية الاقتصادية وأهمها:

١- يقدم لهذه الأمة إمكانات كبيرة لا تقارن بإمكاناتها الحالية، فضلا عن أن تقارن بإمكانات كل

قطر على حدة. ذلك أنه من المعروف اقتصادياً، والمجمع عليه بـين كتـاب التنميـة، أن إمكانات مجموعة من الدول تفوق بمراحل مجموع الإمكانات الفردية للأقطار المكونة لتلك المجموعة [٩].

ومن ثم فإن إدخال البعد الإسلامى على مقومات إستراتيجية التنمية القطرية، وتجميعها فى إستراتيجية واحدة **[يحقق أكبر استفادة من إمكانـات كـل دولـة إسـلامية دون فاقـد أو ضائع]**[١٠]. ويضيف إمكانات كبيرة لكل إقليم ولمجموع الأقاليم معا. وهو إذ يؤدى إلى ذلك فإنه يرفع عن كاهل الدول الإسلامية ما تتعرض له اليوم فرادى ـ شأنها شـأن بقيـة دول العالم الثالث ـ من استغلال بشع عن طريق شروط التبادل الدولى، والتى تلعب دورا كبيرا فى عملية التنمية سلبا أو إيجابا، فهى إن كانت لصالح الدولة أمكن أن تدفع التنمية خطوات إلى الأمام، وإن كانت ضدها فهى كفيلة باستنزاف كل إمكاناتها، ووضع أكبر القيود علـى التنمية الاقتصادية فيها [١١].

٢- كذلك فإن التكامل الاقتصادى وما يعنيه من تنسيق بين استراتيجيات التنمية على مسـتوى العالم الإسلامي، يلفت نظرنا إلى دور فوائض البترول التى يملكها العالم الإسلامي، والتى تقيه أحبولة رأس المال الأجنبى التى تحدثنا عنها، ذلك أن هذه الفوائض وهى ناشئة عـن ركاز موجود فى باطن الأرض الإسلامية، فإن ٢٠% من هذه الأموال ليسـت مـن حـق الإقليم التى توجد هذه الثروات به، بل هى لعامة المسلمين المحتاجين لها. فكم تبلـغ هـذه النسبة؟ إنها لا تقل عن ٥٠ بليون دولار من إجمالى الأرصدة للدول الأربع كبرى منتجـى البترول فى العالم العربى، ناهيك عن إمكانات إيران البترولية وغيرها. وهذا المبلغ يمثـل ثلاثة أمثال ما تكلفه مشروع مارشال لتعمير أوربا.

أليس فى هذه الأموال وسيلة لتمويل التنمية على مستوى العالم الإسلامي؟

٣- لا تقتصر الفوائد التى يجنيها العالم الإسلامى من التكامل الاقتصادى على توفير التمويـل، بل إنه يوفر لها فرصة الاستغلال الأمثل لموارد هذا العالم الموزعة توزيعا كأنه يـدعوها بنفسه إلى التكامل. فحيث توجد الفوائض المالية لا يوجد العمـل ولا الأرض الزراعيـة، وحيث توجد الأرض الزراعية (السودان مثلاً) لا توجد الأيدى العاملة ولا الفوائض المالية، وحيث توجد الأيدى العاملة (باكستان ومصر) تقل الفوائض المالية والأرض الزراعية. وإن ضم هذه الموارد بعضها إلى بعض لكفيل بأن يحقق التنمية الاقتصادية فى أفضل الظروف، فتتمكن السودان من إنتاج ما يكفى حاجة العالم الإسلامى من الحبوب، وتتمكن مصر مـن

سد حاجة العالم الإسلامى من بعض الخبرات النادرة، كما يتمكن إقليم ثالث من سد حاجة أخرى. وهكذا. إن فى الوطن العربى وحده من القوى البشرية الضخمة، والخبرات العلمية ومن الثروات الهائلة ورءوس الأموال الفائضة، ما يصلح أساساً لإقامة دولة عظمى. ولكن هذه العوامل لم تلعب دورها بعد، بسب افتقاد العالم العربى للتضامن والتكامل الاقتصادى. بل ما زال العالم العربى يعتمد على الخارج فى غذائه رغم ما هو معروف أن به ما لا يقل عن ٢٥٠ مليون فدان قابلة للزراعة ولم تستغل بعد، منها ٩٠ مليون بالسودان وحدها [١٢]. وهذه إمكانات العالم العربى ناهيك عما لو تضافرت معها إمكانات العالم الإسلامى أجمع.

٤- كذلك لا يقل أهمية عما سبق ما يتيحه التكامل الاقتصادى من الأسواق المتسعة أمام أى سلعة تنتج فى هذا العالم لسد احتياجات أبنائه، بحيث نستطيع أن نستغنى عن الاستيراد من العالم الخارجى، إلا فى أفضل الظروف التى تحقق مصلحتنا على قدم المساواة مع مصالح الدول الأخرى التى تستنزف خيراتنا اليوم، إذ نواجهها فرادى وفقراء ومحتاجين.

تلك شذرات قليلة عن التكامل الاقتصادى بين البلاد الإسلامية للشعوب الإسلامية تمثل خطة للنهوض والتقدم فهل تقوى هذه الشعوب على أن تمسك بها؟

نتائج البحث

ناقشنا فى هذا البحث موضوع التكامل الاقتصادى بين البلاد الإسلامية، والسوق المشتركة أحد أدوات هذا التكامل، وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

١- الوحدة الإسلامية فريضة ومضمونها هو انضواء المسلمين تحت راية الإسلام، ولا يهم الصورة التى يكون عليها شكل هذه الوحدة. ومن هذه الصور تفعيل منظمة المؤتمر الإسلامى لتمثل هذا المضمون.

٢- التكامل الاقتصادى هو جوهر الوحدة الإسلامية وإذا تحقق يستطيع أن يخلص العالم الإسلامى من التخبط بين المناهج، كما يستطيع أن يحقق له التنمية الاقتصادية فى أفضل الظروف ومن أقصر السبل.

٣- موارد العالم الإسلامى إذا اجتمعت أمكنها أن تقيم دولة عملاقة تطاول بل وتتفوق على الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من كبريات الأمم.

٤- فى عالم اليوم لا يمكن فى غير الدول العملاقة بطبيعتها ـ وهى فى العالم تعد على أصابع اليد الواحدة ـ أن تتحقق التنمية الاقتصادية إلا عن طريق التكامل الاقتصادى.

٥- إن لم تتجمع بلاد العالم الإسلامى وتتكامل فيما بينها، فستجد نفسها ـ كما هى اليوم ـ

أذناباً للعالم المتقدم. ذلك أن طريق التقدم أمام دوله فرادى مغلق، ومستقبل التنمية القطرية لا يبشر بخير، وإذا أفلتت منه فرصة التجمع والتكامل اليوم فربما لا تتكرر مرة أخرى.

الهوامش:

(١) متفق عليه، صحيح البخارى، رقم ٢٤٤٢. وصحيح مسلم، رقم ٢٥٨٠.
(٢) متفق عليه، صحيح البخارى، رقم ٢٤٤٦. وصحيح مسلم، رقم ٢٥٨٥.
(٣) رواه أبو داود فى سننه، رقم ٥١٢١.
(٤) رواه أحمد فى مسنده، رقم ٢٣٤٨٩.
(٥) الإمام محمد أبو زهرة، الوحدة الإسلامية، دار الرائد العربي، بيروت، بدون رقم ط أو تاريخ ص٢٤٣.
(٦) د. إسماعيل صبرى عبد الله، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد، ص٨٠.
(٧) د. محمد دويدار، إستراتيجية التطوير العربي، دار الجامعات ــ الإسكندرية، ط١، ص٩١.
(٨) محبوب الحق، ستار الفقر، مكتبة مدبولى، ترجمة إسماعيل صبرى عبد الله، ط١،ص ٧١.
(٩) د. محمد دويدار، المرجع السابق، ص٤٣.
(١٠) د. محمد شوقى الفنجري، المذهب الاقتصادى فى الإسلام، بدون رقم طبعه أو تاريخ، ص٣٢.
(١١) روبرت بولدين، جيرالد ماير، التنمية الاقتصادية، ترجمة يوسف صايغ، مكتبة التعاون، بيروت، بدون رقم للطبعة سنة ١٩٦٤ جـ١ص٤٠١.
(١٢) د. محمد شوقى الفنجرى، ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية، مرجع سابق، ص٧٨.

المصادر والمراجع حسب ورودها:

١- القرآن الكريم.
٢- كتب السنة المشرفة.
٣- الشيخ محمد أبو زهرة ــ الوحدة الإسلامية ــ دار الرائد العربى ــ بدون رقم طبعه أو تاريخ.
٤- د. إسماعيل صبرى عبد الله ــ نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ط١.
٥- د. محمد دويدار ــ إستراتيجية التطوير العربى ــ دار الجامعات الإسكندرية ــ ط١.
٦- محبوب الحق، ستار الفقر، مكتبة مدبولى، ترجمة إسماعيل صبرى عبد الله، ط١.
٧- د. محمد شوقى الفنجرى ــ المذهب الاقتصادى فى الإسلام ــ بدون رقم طبعة أو تاريخ.
٨- روبرت بولدوين، جيرالد ماير، التنمية الاقتصادية ــ ترجمة يوسف صايغ ــ مكتبة التعاون، بيروت، بدون رقم ط، سنة ١٩٦٤م، جـ١.
٩- د. محمد شوقى الفنجرى، ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية، بدون رقم ط وتاريخ.
١٠- د. يوسف إبراهيم يوسف ــ إستراتيجية التنمية الاقتصادية وتكتيكها فى الإسلام ــ الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية ط١ سنة ١٩٨٠م.